

قال قاضي خان الامام او القاضي اذا صلح شارب  
 الخمر علي ان ياخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح  
 ويرد المال علي شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفح  
 او بعده انتهى **قوله** بان اخذ زاميا او سارقا من  
 غيره لا يختص عدم صحة الصلح بالسرقة من غيره  
 علي ما قال قاضي خان لوصال رب المال سارقه  
 علي مال بعد ما رفع الي القاضي ان كان بلفظ العفو  
 لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة  
 والبراة عند تاسيقت القطع انتهى **قوله** وكذا اذا  
 صلح من حدا لقرافي يطل الصلح وسقط الحد  
 ان كان قبل ان يرفع الي القاضي وان كان بعده لا يبطل  
 الحد كما في قاضي خان **قوله** بخلاف التعزير والقصاص  
 كذا الجنابة علي النفس وما دونها مما سياتي **قوله**  
 فلا يصح الصلح علي المحرك كما في صحيح النسخ وفي غيرها  
 عبر بجن وذاته علي بقوله لان في الصلح معنى  
 المعاوضة فما لا يصلح للعوض في البيع لا يصلح عوضا  
 في الصلح ثم هذا تعبير لا لطلاق المتن وهو قوله  
 وكون البديل مالا فقيده يكون المال مالا للعوض  
 لان الخمر مال لكنه غير صالح لعدم تقومه **قوله**  
 او انكار قال في القنية صلح الوصي عن الفخمية  
 عن انكار ولا يثبت له ثم وجد بينة عادله فله  
 ان يقبها

ان يقبها علي الالف وكذا اليتيم بعد بلوغه واختلف  
 في صحة الصلح بعد الحلف وجه عدم الصحة ان  
 اليمين بدل عن المدي فاذا حلقه فقد استوفيت  
 البديل فلا يصح ان ياتي **قوله** وكل ذلك حايث لقوله  
 تعالي والصلح خير عزه بالالف واللام والظاهر  
 العموم يشير الي ان الالف واللام للجنس وليس  
 راجعا الي الصلح المذكور بقوله تعالي وان امرأة خافت  
 من بعلها اشوزا واعراضا فلا جناح عليهما ان يصالحا  
 بينهما صلحا والصلح خير لما قالوا معناه جنس الصلح  
 خير ولا يعود الي الصلح المذكور لانه خرج بمخرج  
 التعليل والعلة لا تتقيد بحمل الحكم فيعلم بهذا  
 ان جميع انواعه حسن كما في التبيين **قوله** وان  
 استحق المدي او بعضه رجع المدي عليه بالبديل  
 او بعضه الي اخره لا يخفي ما في تصوير المصنف المسئلة  
 من اتحاد الحكم في الرجوع بكل البديل في صورتين  
 مع اختلاف الاستحقاق والتصوير ينبغي ان يكون  
 هكذا ادعي دارا وبعضها معينا علي آخر فصالحه  
 علي ان فاستحق المدي رجع بكل البديل او بعضه  
 فتعذر من البديل **قوله** فايتهما اخذ منه بالاستحقاق  
 رجع بما دفع الذي ينبغي ان يقال رجع بما ادعي لانه  
 لم يوجد منه دفع بل دعوي **قوله** وكاجارة لو وقع

Copyrighted by King Fahd University